

السياسة الخارجية العراقية بعد 2010

أ.م.د. مثنى علي المهداوي

فرع الدراسات الدولية

يتفق معظم الباحثين وفي معظم الادبيات السياسية على ان الهدف الاول للسياسة الخارجية والداخلية للدولة، أيا كانت طبيعة نظامها السياسي او معتقداتها المذهبية او امكاناتها النسبية من القوة القومية، وأيا كان موقعها او حجمها او تعددها هو الحفاظ على وجودها الذاتي، والعمل على تدعيم امنها بأقصى ما تسمح بها القدرات او بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الأخرى. وقد أثر التحول الديمقراطي في العراق في أهداف السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها، لاسيما وأن هذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة باسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي يعتمد نجاحه واستمراره بنسبة أو أخرى على صدق التوجهات الديمقراطية للولايات المتحدة. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن العراقيين كانت لهم رؤيتهم في صياغة شكل النظام السياسي بعد تغيرات نيسان 2003 وتوجهاته الخارجية، إذ كان هناك حرص في كتابة مسودة دستور جمهورية العراق عام 2005 على تضمينه مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية، حيث تضمنت المادة الثامنة على أن (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية). وتعززت هذه الرؤية في استراتيجية الامن القومي العراقي عام 2007 التي أكدت على (إدراك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جديدة مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماما عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعداونية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي أيضا)، وجاء فيها أيضا أن (العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الامم المتحدة وتقع على عاتقه التزامات دولية كبيرة والمشاركة الفعالة هي احدى اسس المنظمة). وقد نص برنامج الحكومة المقدم الى مجلس النواب على:

- أ) بناء علاقة صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول.
- ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.
- ج) تسديد كل متعلقات المنظمة الدولية ليحقق للعراق المشاركة والتصويت على القرارات المطروحة.
- د) الاشتراك في كل المنظمات الدولية التي تحترم الشعب العراقي ليكون جزءاً من المنظمة الدولية.

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي وظيفية من وظائف هيئة معينة وتشكل سلوك أو حركة النظام طبقاً لهذه الوظيفة، وهناك تباين بين الدولة الشمولية والديمقراطية في صناعة القرار، إلا أنه حتى في الدولة الديمقراطية ثمة تباين في اتخاذ القرار، ففي العراق ساعدت طبيعة النظام السياسي في ضوء دستور 2005 على ظهور وحدة الجماعات المستقلة. ولعل أحد أسباب الإرباك في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي هو الأحزاب السياسية العراقية التي تصدرت العمل السياسي بعد تغيرات ابريل/نيسان 2003 وبمختلف تياراتها، إذ لازلت هذه الأحزاب أحزاباً ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة. وقد قيدت هذه المحددات السياسة الخارجية العراقية، واجبرتها في كثير من الأحيان على اللجوء للحلول الوسطى، مثل توقيع الاتفاقية الأمريكية - العراقية نهاية عام 2008 والتي أصبحت سارية المفعول مع بداية عام 2009، ومحاولة التحرك الخارجي تجاه عدة دول مؤثرة دولياً بما يقلل اثر المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية العراقية كمتغير وحيد وفاعل فيها. ومن الواضح أن الدور الأمريكي سيبقى احد المحددات للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات مارس/آذار 2010، لاسيما أن احد الأهداف الحيوية والرئيسية للولايات المتحدة في العراق هو إعادة ترتيب الوضع الاقليمي للمنطقة، ويمثل هذا المحدد الأمريكي قيدا بعد 2010 لا يمكن لأي باحث في السياسة الخارجية العراقية ان يتجاهله، ومن المتوقع ان يبقى تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية العراقية لمدة ليست قصيرة.

